

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	6-June-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	250,000
TITLE :	OPEC: No Alternative to Production Cap
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Randa Taqy El Din

PRESS CLIPPING SHEET



النعمي متحدثاً بعد اجتماع «أوبك» (أ ب)

البدر يري من السابق لأوانه الحديث عن عودة إيران إلى السوق

«أوبك»: لا تبديل في سقف الإنتاج

□ فيينا - رندة تقي الدين

■ جاكارتا، لندن - رويترز - اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على مواصلة سياستها الرامية إلى إنتاج النفط من دون قيود، لستة أشهر أخرى متجاهلة بذلك التحذيرات من انهيار خان في الأسعار مع تطلع بعض الأعضاء مثل إيران لزيادة الصادرات.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية السعودي علي النعيمي، إن «أوبك» مددت العمل بسقف الإنتاج الحالي، مجددة دعمها لطريقة العلاج بصدمات السوق التي بدأتها أواخر العام الماضي، عندما أعلنت السعودية أنها لن تخفض الإنتاج لإبقاء الأسعار مرتفعة. وأضاف أن المنظمة ستجتمع مجدداً في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

وأضاف متحدثاً إلى الصحفيين عقب الاجتماع: «ستفاجأون بكم الود الذي ساد الاجتماع، ويؤجل قرار اليوم مناقشة عدد من الأسئلة الصعبة المتوقع أن تثار في الأشهر المقبلة مع استعداد أعضاء مثل إيران وليبيا لإعادة ضخ مزيد من النفط بعد سنوات من تراجع الإنتاج. وأوضح وزير النفط القطري محمد السادة، أن «أوبك» لم تتناول حصص الإنتاج الفردية خلال الاجتماع».

وقال الأمين العام للمنظمة عبدالله البدري، في مؤتمر صحفي عقده عقب الاجتماع: «سعر ١٠٠ دولار لبرميل النفط لم يعد ممكناً»، وأضاف: «هناك اتفاق بين كل وزراء أوبك على الالتزام بسقف إنتاج النفط، كما شدد على أن من السابق لأوانه الحديث عن عودة إيران إلى سوق النفط. وكان النعيمي قال قبل الاجتماع: «إذا استمرت الأسعار كما هي فسندخل في إنتاج

الحقول العالية الكلفة». وتابع: «هل سبق أن قلنا لإيران ماذا تنتج؟ (...) الإنتاج حق سيادي (...) يمكنهم القيام بما يريدون». وتعهد وزير البترول الإيراني بيغن زنگنه، بالضغط على المنظمة للحصول على تأكيدات بأن الأعضاء الآخرين سيفسحون المجال أمام طهران لزيادة المعروض بما يصل إلى مليون برميل يومياً فور تخفيف العقوبات الغربية. وراى أن معظم أعضاء «أوبك» متفقون على أن ٧٥ دولاراً للبرميل سعر «عادل». وقال زنگنه متحدثاً إلى الصحفيين قبل اجتماع «أوبك»: «أعتقد أن معظم أعضاء أوبك يرون أن سعراً في حدود ٧٥ دولاراً عادلاً للطرفين». وأضاف أن إيران «غير راضية» عن الأسعار الحالية.

غير أن معظم المندوبين لم يروا مبرراً يدفع طهران للدخول في عراك في هذا التوقيت حول موضوع عودتها إلى السوق. وقال مندوب لدى «أوبك» في تصريح إلى وكالة «رويترز»: «عندما يأتي الإنتاج ستحل هذه المسألة نفسها بنفسها». وقد لا يحدث ذلك قبل عام ٢٠١٦ وفقاً للكثير من المحللين الذين يشككون في قدرة طهران على الفوز برفع سريع للعقوبات يسمح لها بتصدير مزيد من الخام. وأفاد مندوبون لدى «أوبك» بأن المنظمة إتفقت على الإبقاء على سقف إنتاجها الحالي، متمسكة بذلك بخطتها الرامية لتحمل انخفاض أسعار النفط في سبيل حماية حصتها في السوق.

وفي تصريح سبق الاجتماع، توقع وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، أن ترتفع الأسعار والمطلب، مضيفاً أن كل الخيارات ستناقش خلال الاجتماع. وقال: «الطلب أعلى من التوقعات وهذا يوضح سبب ارتفاع الأسعار في الفترة الماضية». متوقفاً أن تتجه أسعار الخام صوب ٧٥ دولاراً للبرميل في نهاية السنة. وبعد قرار «أوبك» تراجع أسعار النفط مدفوعة أيضاً بصعود الدولار أكثر من واحد في المئة أمام سلة من العملات الأخرى، عقب صدور بيانات أفضل من التوقعات عن الوظائف الأميركية تظهر تسارع نمو الوظائف بمعدل كبير في أيار (مايو). وتراجع سعر برنت في عقود تموز (يوليو) ٣٠ سنتاً إلى ٦١,٧٣ دولار للبرميل بعدما ارتفع في وقت سابق إلى ٦٢,٨٣ دولار. وانخفض سعر الخام الأميركي في العقود الآجلة ٤٠ سنتاً إلى ٥٧,٦٠ دولار للبرميل.

وكان مسح أجرته وكالة «رويترز» أظهر أن «أوبك» أنتجت أكثر من ٣١,٢ مليون برميل يومياً في الأسابيع الأخيرة. وقال نائب رئيس شركة «إي اتش أس» الأميركية لاستشارات الطاقة، روجيه ديوان، «لم يكن هناك أي قرار آخر ليتخذ لأن الوضع هو للتقرب، في انتظار التطورات حول عودة مرتقبة لإيرانيين إلى السوق، عندئذ سيبحثون إذا كان يجب اتخاذ قرار بتغيير الإنتاج». وتوقع أن تبقى الأسعار قريبة من المستوى الحالي لمدة تتراوح بين ستة أشهر و١٨ شهراً.

من ناحية أخرى، نقل بيان من وزارة الطاقة الإندونيسية أن إندونيسيا نالت موافقة كل الدول الأعضاء في «أوبك» على خططها للانضمام مجدداً إلى المنظمة، مشيرة إلى حصولها على الدعم من وزير البترول السعودي علي النعيمي.

ونقل البيان عن وزير الطاقة الإندونيسي سوديرمان سعيد قوله: «يقدر وفد الحكومة السعودية ويؤيد تماماً قرار الحكومة الإندونيسية الحصول على عضوية أوبك من جديد، نظراً إلى أن إندونيسيا هي أحد مؤسسي المنظمة».